

فليمس منه، وعليكم بالسواك» .

رواه ابن ماجة بإسناد حسن (الترغيب للمندري ص ١٢٤) .

١٧٧- حدثنا: ابن مرزوق قال: ثنا يعقوب بن إسحاق قال: ثنا شعبة قال: أخبرني عمرو بن مرة عن زاذان، قال: سألت علياً رضي الله عنه عن الغسل، فقال: اغتسل إذا شئت فقلت: إنما أسئلك عن الغسل الذي هو الغسل، قال: "يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم الفطر ويوم الأضحى". أخرجه

ولم يكن ذلك على الوجوب، فكذلك الغسل . والحديث يدل على سنته للعديد أيضاً، لأنه ﷺ بنى أمر الغسل على قوله "إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين". والعلة مشتركة بين الجمعة وبينهما، فيعم الحكم لعموم العلة. قال في الهداية: "والعيدان بمنزلة الجمعة، لأن فيهما الاجتماع، فيستحب الاغتسال دفعا للتأذى بالرائحة" (١: ٥٩ مع الفتح).

قوله: "حدثنا ابن مرزوق إلخ" قلت: معنى قوله "أسئلك عن الغسل الذي هو الغسل" يعني: أسئلك عن الغسل الذي في إصابته الفضل، لما ورد عند ابن أبي شيبة وغيره في هذه الرواية، قال: "لا! بل الغسل المستحب، قال: اغتسل كل يوم جمعة ويوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة"، كذا في كنز العمال (١٣٩: ٥) قلت: وهو موقوف في حكم المرفوع، فإن الصحابي لا يحكم باستحباب شيء من عند نفسه. ثم اعلم أن المراد بالسنة في قول أصحابنا: "وسن رسول الله ﷺ الغسل للجمعة والعديد وعرفة والإحرام" السنة الزائدة التي يقال لها: سنة العادة، ولا فرق بين النفل والسنة الزوائد. من حيث الحكم، لأنه لا يكره ترك كل منهما، صرح به في الشامية (١: ١٠٦) لا سنة الهدى التي هي السنة المؤكدة، لأنها قريبة من الواجب يضل تاركها، لأن تركها استخفاف بالدين، كالأذان والجماعة والإقامة ونحوها صرح به في الشامية أيضاً (١: ١٠٦) وهذه الاغتسالات ليست كذلك، فلا يضل تاركها ولا يوجب تركها كراهية ولا استخفافاً بالدين، يدل على ذلك قوله ﷺ: "من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة قال: فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام" رواه